

برميل النفط يرتفع إلى 48.15 دولار

دولار للبرميل.

كما ارتفعت العقود الآجلة لنفط خام القياس العالمي مزيج (برنت) أمس بنسبة 0.47 في المئة لتصل إلى مستوى 51.73 دولار للبرميل.

على التوالي في الولايات المتحدة.

وارتفعت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنسبة 0.10 في المئة لتصل إلى مستوى 49.24

مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام بعد أن أظهرت بيانات يوم الأربعاء الماضي تراجع مخزونات النفط الخام للأسبوع الرابع

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 48.15 دولار أميركي مقابل 47.75 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من

«الشال»: تصريحات الناطق الرسمي لوزارة المالية غير دقيقة

التقرير ذكر أن عجز الموازنة العامة أصبح حقيقيا ومتزايدا



اجمالي الإيرادات

قال تقرير الشال الأسبوعي أنه تُثار قضايا مالية واقتصادية بين الحين والآخر، ونساهم في رأي فيها بقدر ما نعرفه من معلومات حولها، وقد لا تكون كافية، وحتى إن كانت كافية، قد نخفي الإجتهاذ، ولا بأس في ذلك. غرضنا دائما هو تشجيع التفاعل والإرتقاء بمستوى الشفافية وتكثيف الجدل العلني حول تلك القضايا، ثم محاولة التأثير في ذلك الجدل ودفعه في اتجاه أهم الأولويات، بدلاَ من الغوص في تفاصيل نعتقد أنها ليست على نفس القدر من الأهمية. واحدة من تلك القضايا الساخنة في الوقت الحاضر، هي سحبوات معلقة من الإحتياطي العام قدرت بنحو 28.575 مليار دينار كويتي، آثارها نواب في مجلس الأمة وجريدة "القبس"، و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" وغيرهم كثيرون. وكله جهد مستحق ويشكرون عليه. ونحن نعتقد -إجتهاذاً- بأن القضية الأهم ليست في الرقم وتفسيره، فهو ينسجم مع القوانين وقواعد المحاسبة الحاكمة للمالية العامة في الكويت وإن ظلت ضعيفة، بينما أهميته تكمن في إمكانية إحتوائه لو إلزمت الجهة المسؤولة بدقة العرض منذ البداية، ويبقى الأهم، هو توجيه النقاش حول إسقاطاته على المستقبل.

وفقاً لتصريح الناطق الرسمي باسم وزارة المالية، ورد الوزارة تطور محدود أيضاً، ليس كل المبلغ سحبوات لسداد عجز الموازنة العامة، فعجز الموازنة كان لسنتين مائتين فقط هما 2016 و 2016/2017 من أصل السنوات الثلاث، وتم تغطيته بسحب بنحو 10.808 مليار دينار كويتي على دفعتين من الإحتياطي العام، أي أن عجز المائتين نحو 38% من المبلغ المذكور فقط. وإذا اعتبرنا العجز الإكتواري في نظام "المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية" عجزاً مالياً، يضاف إلى العجز المذكور نحو 1.413 مليار دينار كويتي حولت من الإحتياطي العام لتغطية، لتصبح المبالغ المسحوبة لتغطية العجزين -المالي والإكتواري- نحو 12.221 مليار دينار كويتي، أو نحو 43% من السحبوات المذكورة من الإحتياطي العام. معظم المتبقي، أو نحو 15.548 مليار دينار كويتي، كان -وفقاً لتصريح الوزارة- قيد محاسبي يفرضه القانون بتحويل فائض الإيرادات العامة إلى إحتياطي الأجيال القادمة، وهو مجرد نقل لأموال من صندوق إلى آخر، ولا علاقة له بالعجز.

ولكن، يبقى الأهم من كل ما تقدم، هو أن عجز الموازنة العامة أصبح حقيقي ومتزايد، فقد كان 5.071 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2015/2016، وأصبح 5.737 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2016/2017. وأصبح مليار دينار كويتي للسنة المالية 2016/2017 (5.9 مليار دينار كويتي من الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017)، وسوف يراوح ما بين 6-8 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2017/2018. وإذا أضفنا العجز الإكتواري، خصوصاً بعد بدء العيث بنظام التأمينات الإجتماعية بالوقوانين والقرارات الشعبية، ذلك يعني أن عجز ثلاث سنوات مالية 0.806 مليار دينار كويتي من رقم الـ 28.575 مليار دينار كويتي موضوع الجدل، وهو أمر إحتاج إلى تفسير وتفصيل. ويوم الخميس الفائت نشرت، جريدة "القبس" ثلاث أرقام مكملة، الأول تعديل بإضافة 195 مليون دينار كويتي للمحول لإحتياطي الأجيال القادمة ليصبح 15.743 مليار دينار كويتي بدلاً من 15.548 مليار دينار كويتي كما ورد في تصريح الناطق الرسمي للوزارة، والثاني مبلغ بحدود 253 مليون دينار كويتي محول إلى وزارة الدفاع، وكلها يفترض أن تكون من الأساس جزءاً من تصريح الناطق الرسمي، الملاحقة الثانية، هي أن مجموع المحول إلى إحتياطي الأجيال القادمة، عن السنوات المالية الثلاث 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016، كان 15.548 مليار دينار كويتي وفقاً لتصريح وزارة المالية، وأصبح لاحقاً 15.743 مليار دينار كويتي، والرقم أعلى بكثير من ما يفترض القانون تحويله. فالقانون ينص على تحويل 25% من جملة الإيرادات العامة إلى إحتياطي الأجيال القادمة للسنة المالية 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016، أو نحو 6.2 مليار دينار كويتي وفقاً لرقم إجمالي الإيرادات العامة في الحساب الختامي، ثم عدلت نسبة الإقطاع للسنتين المائتين التاليتين لتصبح 10%، أو نحو 1.4 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2016، 2016/2017، ذلك يعني، أن المحول إلى إحتياطي الأجيال القادمة للسنوات المالية الثلاث يفترض أن يكون بحدود 9 مليار دينار كويتي، بينما المحول وفقاً لتصريح آخر رقم منشور هو 15.743 مليار دينار كويتي، وبفارق موجب بحدود

6.743 مليار دينار كويتي، والمراحل كان بالزيادة، وهو أمر طبي، ولكنه يحتاج إلى تفسير، لأنه لا يتسق ونص القانون، ولا نعرف مصدره ما لم يكن ضمنه دخل الاستثمار الذي لا يرحل بالأصل إلى الإحتياطي العام. والملاحظة الثالثة هي، أن السحبوات من الإحتياطي العام في كل سنة مالية، تختلف في قيمها بشكل جوهري، بين ما ورد في تصريح مكر لوزير المالية، وبين ما ورد لاحقاً في تصريح الوكيل المساعد والناطق الرسمي لوزارة المالية، فأيهما الصحيح، ونميل إلى اعتماد التصريح اللاحق.

ولكن، يبقى الأهم من كل ما تقدم، هو أن عجز الموازنة العامة أصبح حقيقي ومتزايد، فقد كان 5.071 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2015/2016، وأصبح 5.737 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2016/2017. وأصبح مليار دينار كويتي للسنة المالية 2016/2017 (5.9 مليار دينار كويتي من الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017)، وسوف يراوح ما بين 6-8 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2017/2018. وإذا أضفنا العجز الإكتواري، خصوصاً بعد بدء العيث بنظام التأمينات الإجتماعية بالوقوانين والقرارات الشعبية، ذلك يعني أن عجز ثلاث سنوات مالية 0.806 مليار دينار كويتي من رقم الـ 28.575 مليار دينار كويتي موضوع الجدل، وهو أمر إحتاج إلى تفسير وتفصيل. ويوم الخميس الفائت نشرت، جريدة "القبس" ثلاث أرقام مكملة، الأول تعديل بإضافة 195 مليون دينار كويتي للمحول لإحتياطي الأجيال القادمة ليصبح 15.743 مليار دينار كويتي بدلاً من 15.548 مليار دينار كويتي كما ورد في تصريح الناطق الرسمي للوزارة، والثاني مبلغ بحدود 253 مليون دينار كويتي محول إلى وزارة الدفاع، وكلها يفترض أن تكون من الأساس جزءاً من تصريح الناطق الرسمي، الملاحقة الثانية، هي أن مجموع المحول إلى إحتياطي الأجيال القادمة، عن السنوات المالية الثلاث 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016، كان 15.548 مليار دينار كويتي وفقاً لتصريح وزارة المالية، وأصبح لاحقاً 15.743 مليار دينار كويتي، والرقم أعلى بكثير من ما يفترض القانون تحويله. فالقانون ينص على تحويل 25% من جملة الإيرادات العامة إلى إحتياطي الأجيال القادمة للسنة المالية 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016، أو نحو 6.2 مليار دينار كويتي وفقاً لرقم إجمالي الإيرادات العامة في الحساب الختامي، ثم عدلت نسبة الإقطاع للسنتين المائتين التاليتين لتصبح 10%، أو نحو 1.4 مليار دينار كويتي للسنة المالية 2013/2016، 2016/2017، ذلك يعني، أن المحول إلى إحتياطي الأجيال القادمة للسنوات المالية الثلاث يفترض أن يكون بحدود 9 مليار دينار كويتي، بينما المحول وفقاً لتصريح آخر رقم منشور هو 15.743 مليار دينار كويتي، وبفارق موجب بحدود

حرب الشوارع

كلما كان الإنسان في سلامته وتعليمه وصحته وعمله وخدماته، هو الهدف الاسمي في أي بلد، كلما كان ذلك البلد الأكثر تقدماً واستقراراً، فلا بد أن تكون الحياة الثانية، هي أن توفر مؤشرات قياس مشروع التنمية، مثل تخلفها في مؤشرات الفساد والشفافية والتنافسية والتعليم والخدمات الصحية والبنى الأساسية، وتضيف وزارة الداخلية مؤشر آخر للتخلف، وهو الإمعان في إهدار أرواح الناس.

فقد نشرت وزارة الداخلية مشكورة إحصاءات حوادث المرور -حرب الشوارع- للسنوات الخمس 2012-2016، وفيها تفصيل مقدر، وعدد الحوادث المميتة ضمنها تبدو مخيفة نسبة إلى عدد السكان، وربما تكون من الأعلى في العالم، حيث راجع عدد وفيات الحوادث مؤثر آخر 2012-2016 ما بين 424 حالة وفاة بعدد 443 حالة وفاة في السنة، أي بمتوسط 1.2 حالة وفاة كل يوم، أو 6 حالات وفاة كل 5 أيام. وتشير إحصاءات عام 2016، إلى أن 83% من حالات الوفاة هي لفئة الأعمار الشابة من 11-50 سنة، وأن 47.4%

من الإجمالي لشباب ما بين 21-40 سنة، أي سن بدء النشاط وتكوين العائلة. وتلك خسائر باهظة لا يمكن تعويضها، لا في شقها الإنساني، ولا في شقها الاقتصادي، ولا في الإحصاءات إلى جهد يبذل لخفضها، والحوادث يبلغ نحو 25 ضعف حالات الوفاة، وبعض تلك الإصابات تبلغ مستوى البليت الحي. أي الإعاقة الكاملة أو الخطرة. بمعنى آخر، كانت هناك 10.219 إصابة بشرية في عام 2016، وتُعلن إدارة المرور عجزها عن ذكر تفاصيل مستوى الإصابة، وتأسف عن ذلك العجز، لأن جهاز إدارة الطوارئ الطبية التابعة لوزارة الصحة لا توفر تفاصيلها، ولو توفر تلك التفاصيل، لعرفنا حجم الهمر في أرواح وصحة الإنسان بسبب حرب الشوارع.

إضافة إلى ما تقدم، وإن كان تالياً في الأهمية، الهمر كبير أيضاً في حجم الخسائر المادية الخاصة والعامة من تلك الحوادث، وحجم الهمر للخدمات الصحية وعطل وإزدحام المرور الناتج عنها أيضاً كبير. وإعطاء أولوية قصوى للحفاظ على أرواح وصحة البشر، والتعامل مع تلك الإحصاءات ليس على أنها غاية بحد ذاتها، رغم أهميتها، وإنما وظيفتها في السياسة العامة

اسم الشركة	يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	الفرق	الفرق
27/07/2017	20/07/2017	%	2016	%	%
1- بنك الكويت الوطني	414.4	404.0	2.6	362.9	14.2
2- بنك الكويت	199.9	195.8	2.1	195.0	2.5
3- بنك الكويت الدولي	338.4	300.2	9.4	349.7	(6.1)
4- بنك الكويت العربي	209.3	208.9	0.3	196.4	6.7
5- بنك الكويت التجاري	253.2	253.2	0.0	214.7	17.9
6- بنك الكويت الإسلامي	399.8	384.2	4.0	361.0	19.6
7- بنك الكويت	353.4	325.9	8.6	283.4	24.9
8- بنك الكويت الدولي	1,331.1	1,242.3	7.1	1,172.1	13.6
9- بنك الكويت	426.2	409.0	4.2	379.3	12.4
10- بنك الكويت	128.9	126.3	1.7	112.6	14.3
11- بنك الكويت	306.8	285.3	8.2	251.3	22.9
12- بنك الكويت	142.2	134.6	5.6	119.5	17.9
13- بنك الكويت	823.5	797.7	8.8	1,114.2	(26.0)
14- بنك الكويت	60.1	56.0	7.3	52.6	14.3
15- بنك الكويت	270.1	252.3	7.1	311.7	(13.3)
16- بنك الكويت	57.3	57.3	0.0	61.7	(7.1)
17- بنك الكويت	342.2	290.8	17.7	382.1	(10.4)
18- بنك الكويت	161.5	161.5	0.0	170.9	(5.5)
19- بنك الكويت	64.3	64.8	(0.8)	83.6	(23.1)
20- بنك الكويت	132.1	123.3	7.1	145.0	(8.9)
21- بنك الكويت	96.6	91.6	5.3	100.1	(1.5)
22- بنك الكويت	179.3	176.2	1.6	191.7	(6.5)
23- بنك الكويت	289.9	288.9	0.0	238.5	23.1
24- بنك الكويت	1,490.0	1,554.6	(3.0)	1,433.4	4.5
25- بنك الكويت	208.3	209.6	(0.6)	195.8	8.4
26- بنك الكويت	125.1	122.4	2.2	109.0	14.8
27- بنك الكويت	625.8	670.8	(22.2)	618.1	8.1
28- بنك الكويت	171.5	167.9	2.1	149.9	14.4
29- بنك الكويت	187.7	188.1	(0.2)	172.4	8.9
30- بنك الكويت	847.4	879.8	(3.6)	778.4	8.9
31- بنك الكويت	3,302.6	3,244.4	1.8	2,406.1	37.3
32- بنك الكويت	687.8	603.6	13.9	541.1	27.1
33- بنك الكويت	12.9	13.2	(2.3)	11.1	16.2
34- بنك الكويت	1,068.4	1,013.3	5.4	822.1	38.0
35- بنك الكويت	185.0	182.5	1.4	178.1	3.8
36- بنك الكويت	75.4	74.9	0.7	89.0	(15.3)
37- بنك الكويت	2,069.3	2,382.6	(13.1)	2,561.9	(19.2)
38- بنك الكويت	729.3	828.9	(11.9)	887.2	(17.8)
39- بنك الكويت	347.9	316.6	9.9	358.3	(2.9)
40- بنك الكويت	304.0	306.4	(0.8)	302.4	0.5
41- بنك الكويت	651.8	573.9	13.9	551.8	6.0
42- بنك الكويت	221.6	219.0	1.2	222.6	(0.4)
43- بنك الكويت	397.9	386.6	2.9	363.0	9.6

جدول توضيحي 2

للمد من تكاليف حرب الشوارع، فالأصل، هو إستخدام تلك الإحصاءات من أجل تشخيص تلك الظاهرة المرضية، ثم بناء منظومة من الأهداف المرتبطة بز من محدد لخفضها إلى حدودها الدنيا، وذلك بالترتيب على مسببات ومواقع الحوادث، مثل أعمال جنس وجنسية المتسببين فيها، وأماكن ومواقف كثافة حدوثها، فالإنسان هو القيمة الأهم.

إستهلاك الطاقة

رغم الخلاف الشديد حول أيهما يتقدم إلى الآخر، أولوية النمو الاقتصادي أم أولوية الحفاظ على البيئة، والذي كان محور إهتمامات إجتعام "مجموعة العشرين" الأخير بعد إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاق باريس، ظلت الإعلانات تتوالى عن التحول التدريجي عن إستخدام الوقود الأحفوري الذي يتصدره النفط، إلى الوقود الأخضر، بريطانيا وفرنسا كانتا تحفز المعلنين عن منع صنع سيارات البترول بحلول عام 2040، وقبلهما شركات مثل "فولفو" و"تسلا" ودول مثل النرويج أعلنت عن خطوات متقدمة ومبكرة على نفس الطريق، وقطاع النقل أهم القطاعات إستهلاكاً للبترول. إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مستهلك للطاقة، ترصد تغيرات بدأت من أكثر من نصف قرن توتياً، أو الفحم، والدور قادم على أكبر المساهمين فيه وثاني الأكثر تلويثاً وهو النفط. ذلك

يجب ألا يخيفنا إن تعاملنا مع تلك الحقائق بما يكفي من وعي، فالضرر الأكبر على تنافسية الاقتصاد والإنسان في دول النفط، تحقق في حقبة رواج سوق النفط ووفرة إيراداته. وأقول عصر النفط لن يحدث غداً، وهناك ما يكفي من وقت وموارد لتحقيق هدف الهبوط الآمن من تبعات شحة إيراداته، ولكن، تحقيق ذلك في حكم المستحيل إذا لم نعي الأهمية القصوى لعامل الوقت وحصافة الإدارة.

والعمل المطلوب يشمل مرحلتين، أولى المراحل هي البدء حالاً بإطفاء حريق المالية العامة المحتمل، أي سياسة مالية مختلفة تماماً عما اعتدنا، ومن دون الإطمنئان على إستدامة المالية العامة، لن يكفى كل الطاقات البشرية والموارد المالية وغيرها، في خدمة أهداف معلنة للتنمية، تخلق ما يكفي من فرص عمل، ولن نتجاذب كثيرأ حول ما إذا كان الهدف التحول إلى مركز تجاري أو مالي أو نظفي، والأخير يعني إيجاد إستخداما بديلة لخام النفط، ومع هذه الخيارات، يأتي الترويج للسببية التجارية والطبية والتعليمية أهدافاً مكملة.

بنك الكويت الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2017، وأشارت إلى أن صافي إنتاجه إلى أن صافي أرباح البنك، -بعد خصم الضرائب- ، قد بلغ نحو 173.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 15.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.8%، مقارنة بنحو 158.5 مليون دينار كويتي، حققها في النصف الأول من عام 2016. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 164.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 150.6 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 14.1 مليون دينار كويتي، ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات. وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 36.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 10.1%، حين بلغ نحو 398.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 362.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع صافي إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي)، بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، ارتفعت معها مصروفات الفوائد (تكاليف المراجعة) بنحو 12.7 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 22.7 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي

بنحو 53.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 45.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والإسلامي) إلى نحو 305.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 275.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 30.1 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضاً بند الاستثمارات بنحو 6 مليون دينار كويتي، وصولاَ إلى نحو 10 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي إيرادات التشغيل، وبنحو 2.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 2.3%، وصولاً إلى نحو 125.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 122.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2016. بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 33.9%. ووفقاً لتقديرات الشال، وبافتراض إستثناء تأثير جميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، تُجد أن هناك انخفاض في المصروفات التشغيلية من نحو 101.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 100.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 0.8%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 85.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 19.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 66.6 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ نحو 1.248 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.2%، مقارنة بنهاية 2016، ليصل إلى نحو 25.453 مليار دينار كويتي، وارتفع بنحو 1.385 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 5.8%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من عام 2016، وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان، يرتفع بنحو 5.1%. وحلفت محفظة قروض وسلف وتمويل إسلامي للملأء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغت نسبته 5.3% وقيمه 715.1 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 14.327 مليار دينار كويتي (56.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 13.611 مليار دينار كويتي (56.2% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2016. وارتفع بنحو 623.7 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 4.6%، عند المقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2016. وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 1.8%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الإئتمانية نحو 1.2%، نهاية يونيو 2017، مقارنة بنحو 1.4% في نهاية عام 2016، فيما ارتفعت نسبة تغطيتها إلى نحو 371%، مقارنة بنحو 330%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1.252 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 6%، لتصل إلى نحو 22.052 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية 2016، وارتفعت بنحو 1.346 مليار دينار كويتي، أي نسبة ارتفاع بلغت 6.5%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، من نهاية العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير جميع بنك بوبيان، يبلغ الارتفاع 5.9%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.6%، مقارنة مع نحو 86%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، إلى نحو 1.4%، مقابل 1.3%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميته (ROE)، ليصل إلى نحو 11.4%، بعد أن كان عند 10.8%. وارتفع أيضاً مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 60.2%، قياساً بنحو 59.4%، وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 27 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحققة، في نهاية 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12.5 مرة، مقارنة بنحو 11.3 مرة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنحو 14.4%، مقارنة بارتفاع أقل في ربحية السهم الواحد (EPS) وبنحو 3.8%، قياساً على مستوى سعره في 30 يونيو 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1 مرة.